

«الأنباء» تنشر التقرير النهائي لفريق عمل دراسة تبسيط دورة المشاريع

البنك الدولي و«المالية»: مراجعة مسودة قانون الشراء العام وعدم تغيير المواصفات خلال تنفيذ العقود

مريم بندي

استحداث دليل للتخطيط وتوفير الأراضي ونظام يعتمد على المعلومات الجغرافية GIS

تنقيح آلية التأهيل وإعداد القائمة المصغرة من الاستشاريين وتجهيز وثائق معيارية للشروط العامة لجميع أنواع العقود



تأسيس وحدة للمتابعة والرقابة والتقييم ضمن الجهات المنفذة وتعديل سياسات وإجراءات المحاسبة

يهدف رفع كفاءة الإدارة المالية لدولة الكويت في إطار برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها المالية العامة، الأمر الذي يعوق ويعرقل تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما كانت المشاريع الرأسمالية التي تتضمنها خطط التنمية وتدرج لها الدولة الاعتمادات المالية هي المحرك والمحور الرئيسي للتنمية، فقد كان من الأهمية بحث ودراسة الأسباب التي تعوق تنفيذ المشاريع الرأسمالية. ولتحقيق النتائج المستهدفة تمت الاستعانة بالبنك الدولي لإعداد دراسة عن الأسباب والمعوقات التي تعترض تنفيذ المشاريع الرأسمالية في دولة الكويت لما للبنك من خبرات ودراية بأنظمة وتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

وعليه فقد شكلت وزارة المالية فريق عمل لإعداد الدراسة بالتعاون مع البنك الدولي، حيث جرى مناقشة واعتماد خطة العمل والبرنامج الزمني ودراسة ما يقدمه خبراء البنك من تقارير خلال مراحل الإعداد وإبداء الملاحظات عليها، إلى جانب تسهيل مهمة فريق الخبراء الدوليين في ترتيب زيارته للجهات التي يرغبها والتنسيق مع تلك الجهات لتوفير المعلومات والبيانات التي تتطلبها الدراسة.

هذا، وقد أنهى البنك الدولي تقريره وقدمه للوزارة في يونيو 2015 وتميز بالمهنية العالية من حيث

تغطية جميع مراحل الإصلاح المنشود، وجاءت توصياته على النحو التالي:

مرحلة التخطيط:

تشمل 7 توصيات من أهمها استحداث دليل للتخطيط وتوفير الأراضي، وتطوير نظام تخطيط يعتمد على نظام المعلومات الجغرافية «GIS».

مرحلة التصميم

تشمل 11 توصية من أهمها تنقيح آلية التأهيل وإعادة القائمة المصغرة من الاستشاريين، وإعداد وثائق معيارية للشروط العامة لجميع أنواع العقود.

مرحلة التنفيذ

تشمل 15 توصية من أهمها قيام إدارة الفتوى والتشريع بمراجعة مسودة قانون الشراء العام، وعدم تغيير المواصفات خلال تنفيذ العقد.

مرحلة الرقابة والتقييم

تشمل 8 توصيات من أهمها تأسيس وحدة للمتابعة والرقابة والتقييم ضمن الجهات المنفذة تتضمن التدقيق الداخلي على جميع المستويات، وتعديل سياسات وإجراءات المحاسبة على جميع المستويات.

كما تم وضع توصيات تتعلق بالقدرة المؤسسية وجوانب أخرى وتشمل 13 توصية من أهمها إنشاء أطر تفويض صلاحيات اتخاذ القرارات المنفذة، وفرض مدد زمنية محددة لكل خطوة من خطوات دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية، وتحسين إدارة المراسلات ونظم البريد لتصبح آلية.

هذا، ويقترح فريق عمل وزارة المالية بأن يعهد بمتابعة التوصيات بعد اعتمادها من

مجلس الوزراء إلى لجنة إشراف تشكل بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير وعضوية الوزارات والجهات ذات الصلة بمراحل دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية وهي: جهاز متابعة الأداء الحكومي - الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتقييم والتمية - وزارة المالية - لجنة المناقصات المركزية - لجنة اختيار البيوت الاستشارية - إدارة الفتوى والتشريع - ديوان المحاسبة - وزارة الأشغال العامة - وزارة الكهرباء والماء، على ألا يقل مستوى التمثيل عن وكيل وزارة.

وتنشر «الأنباء» نسخة من تقرير فريق العمل وتقرير البنك الدولي المرفوعين إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأن اعتماد تلك التوصيات، وتشكيل لجنة الإشراف.

ملاحظات رئيسية على التقرير المعد من قبل البنك الدولي:

● قدم فريق البنك الدولي تقريره المبدئي بتاريخ 2015/3/22 بعد إضافة مرحلة البناء (مرحلة التنفيذ) وتغطية كل الملاحظات التي شابت التقرير الأول. ● تم تسلم التقرير النهائي من البنك الدولي عن دراسة تبسيط دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية في الكويت باللغة الإنجليزية بتاريخ 2015/6/8 وباللغة العربية بتاريخ 2015/6/11.

● قام فريق وزارة المالية بدراسة مهمة في الوقت الحالي، التقرير ولم يجد أي ملاحظات على الدراسة، إذ إن التقرير قد أعد بمهنية عالية من حيث الشكل والمضمون، حيث تمت تغطية جميع مراحل المشروع بداية من مرحلة التخطيط حتى انتهاء مرحلة التنفيذ وتسليم المشروع، وينقسم التقرير على النحو التالي:

- 1 - الملخص التنفيذي.
- 2 - المقدمة.

3 - مرحلة التخطيط. 4 - مرحلة التصميم. 5 - مرحلة التنفيذ. 6 - مرحلة الرقابة والتقييم.

7 - القدرة المؤسسية وجوانب متداخلة أخرى. 8 - التوصيات وخطة العمل.

● أعد التقرير بمنهجية متسلسلة وواضحة، فقد تم شرح كل مرحلة على حدة وبالتفصيل حيث تشمل ما يلي:

- 1 - لمحة عامة.
- 2 - وصف وتحليل للمرحلة.
- 3 - القضايا التي ينبغي معالجتها.
- 4 - الإجراءات الموصى بها.

● كما تضمن التقرير خطة عمل لتنفيذ التوصيات وفق أولويتها على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ تلك التوصيات حيث وضع البنك الدولي 4 مراحل وذلك حسب درجة أثرها ودرجة تعقيدها لتنفيذ توصياته:

- 1 - الأولوية الأولى: توصيات المكاسب السريعة.
 - 2 - الأولوية الثانية: هيكلية واستراتيجية ولكنها طويلة الأمد.
 - 3 - الأولوية الثالثة: مهمة عند توفر المصادر.
 - 4 - الأولوية الرابعة: ليست مهمة في الوقت الحالي.
- ولزيد من الشفافية والاستفادة من ملاحظات وآراء الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع، سواء من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص، عقدت وزارة المالية مع البنك الدولي ورشة عمل بتاريخ 2015/4/28، وكانت المناقشات ثرية وخصوصاً ما تناولته وزيرة الشؤون

الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية بشأن الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن تبسيط دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية.

● تم تزويد الجهات المشاركة في ورشة العمل بنسخة من الدراسة التي أعدها البنك الدولي لموافاتها بملاحظاتهم عن الدراسة ان وجدت، على أن يكون ذلك في موعد أقصاه 2015/5/15.

● تسلم فريق العمل ملاحظات من ديوان المحاسبة ولجنة البيوت الاستشارية، ولكن بعد الموعد المحدد، وتم تزويد البنك الدولي بتلك الملاحظات باعتبار أنها تتعلق بالتقرير وهو الجهة المنوط بها الرد على تلك الملاحظات.

أهم بنود التقرير المعد من قبل البنك الدولي

● اعتمد البنك الدولي بتقسيمه خطوات دورة المشاريع الرأسمالية النموذجية على المعهد الملكي للمهندسين المعماريين البريطانيين، حيث تنقسم الخطوات إلى 8 خطوات تسمى بخطوات (0 - 7) وهي كالتالي:

- 1 - الخطوة 0 تعريف الاستراتيجية.
 - 2 - الخطوة 1 التحضير وإعداد الملخص.
 - 3 - الخطوة 2 فكرة التصميم.
 - 4 - الخطوة 3 تطوير التصميم.
 - 5 - الخطوة 5 البناء والإغلاق.
 - 6 - الخطوة 6 التسليم.
 - 7 - الخطوة 7 الاستعمال.
- ويكون توزيع هذه الخطوات على أربع مراحل كالتالي:
- 1 - مرحلة التخطيط ويشمل الخطوات 0 و1.

2 - مرحلة التصميم ويشمل الخطوات 2 و3 و4. 3 - مرحلة التنفيذ ويشمل الخطوات 5 و6. 4 - مرحلة المراقبة والتقييم وتشمل الخطوة 7.

● تم تحليل وتحديد نواحي القوة والضعف والكفاءة والفاعلية والشفافية والمساءلة المطبقة حالياً بدورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية في الكويت (الأعمال المدنية، مشاريع البنية التحتية، مشاريع البناء) لكل القطاعات الحكومية ما عدا قطاع النفط والدفاع.

● أفاد البنك الدولي في تقريره المقدم بأن دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية تتسم بالطول وطول مدة التنفيذ، حيث أنها تستغرق نحو 530 يوماً من تاريخ إعلان فتح باب العطاءات وحتى بداية العمل بالبناء.

● نكر التقرير أنه هناك 3 أسباب لعدم الكفاءة وهي مشتركة بين جميع مراحل دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية: ضعف الترتيبات التخضيرية بالجهات الحكومية.

2 - قلة الموارد البشرية لكل مرحلة من مراحل دورة تنفيذ المشاريع.

3 - تشكل آلية تخصيص الأراضي وإدارة المشاريع الرأسمالية عائقاً في تنفيذ المشاريع.

● تم وضع التوصيات على مستوى كل مرحلة، وتم تحديد المسؤول عن تنفيذ التوصية في نهاية التقرير، كما ذكر الأثر المترتب عند تنفيذ كل توصية.

● مرحلة التخطيط: تشمل 7 توصيات من أهمها استحداث دليل للتخطيط وتوفير الأراضي، وتطوير نظام تخطيط يعتمد على نظام المعلومات الجغرافية GIS.

● مرحلة التصميم: تشمل 11 توصية من أهمها تنقيح آلية التأهيل وإعداد القائمة المصغرة من الاستشاريين، وإعداد وثائق معيارية للشروط العامة لكافة أنواع العقود.

● مرحلة التنفيذ: تشمل 15 توصية من أهمها قيام إدارة الفتوى والتشريع بمراجعة مسودة قانون الشراء العام، والامتناع عن تغيير المواصفات خلال تنفيذ العقد إلا إذا كانت هناك أسباب لا تقبل الجدل.

● مرحلة الرقابة والتقييم: تشمل 8 توصيات من أهمها تأسيس وحدة للمتابعة والرقابة والتقييم ضمن الجهات المنفذة تتضمن التدقيق الداخلي على كافة المستويات، وتفعيل القرارات للجهات المنفذة، فرض مدد زمنية محدد لكل خطوة من خطوات دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية، تحسين إدارة المراسلات ونظم البريد لتصبح آلية.

● كما تم وضع توصيات تتعلق بالقدرة المؤسسية وجوانب متداخلة أخرى وتشمل على 13 توصية من أهمها إنشاء أطر تفويض صلاحيات اتخاذ القرارات للجهات المنفذة، فرض مدد زمنية محدد لكل خطوة من خطوات دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية، تحسين إدارة المراسلات ونظم البريد لتصبح آلية.

● اقترح الفريق بأن يتم نقل مرحلة متابعة التوصيات بعد اعتمادها من مجلس الوزراء إلى لجنة تشكل بقرار من مجلس الوزراء برئاسة أحد الوزراء وعضوية لا تقل عن وكيل وزارة للوزارات ذات العلاقة المباشرة بمراحل دورة تنفيذ المشاريع الرأسمالية، حتى تكون لديها السلطة والإمكانية الكافية لتتبنى متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة في تقرير البنك الدولي.



12,999 دك

6,999 دك

وصلت موديلات 2016 من فولكس واجن بأسعار مميزة.

- كفاءة المصنع 3 سنوات بدون تحديد المسافة.
- مجاناً صيانة لمدة 3 سنوات أو 45 ألف كم.
- مجاناً تأمين ضد الغير 3 سنوات.
- تسجيل المرور (لوحات).
- سيارة بديلة عند الخدمة مع بطاقة VIP.



Das Auto.

شركة بهبهاني للسيارات

هاتف: 1 870 870

www.volkswagen.com.kw



VolkswagenQ8 VolkswagenQ8 Volkswagen Behbehani Kuwait

شريعة وحسن معاملة

1812 000 - ahliunited.com

البنك الأهلي المتحد

ahli united bank



حوّل راتبك واحصل على 100 دك هدية فورية

مبروك

موافقة فورية على طلبات التمويل

إجراءات سريعة لإصدار البطاقات